

کتاب دوڑی

رقم (١٢) لسنة ٢٠١٦

بیان

الحقيقة العاملين في ضم مدد الأستدعاء للخدمة العسكرية السابقة على تعيينهم بوحدات الجهاز الإداري للدولة واحتسابها في أقدميته عند التعيين

كتاب دوري

رقم (١٢) لسنة ٢٠١٦

بشأن

**أختيصة العاملين في قسم مدد الاستدعاء للخدمة العسكرية السابقة على
تعيينهم بوحدات الجهاز الإداري للدولة واحتسابها في أقدميتهم عند التعيين**

ورد للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة العديد من الاستفسارات بشأن مدى أحقيّة العاملين المدنيين بالدولة في قسم مدد الاستدعاء لل الاحتياط السابقة على تعيينهم إلى مدة خدمتهم الحالية واحتسابها في أقدميتهم عند التعيين .

وإنطلاقاً من الدور المنوط قانوناً بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، ورغبتنا منه هي أن يكون تطبيق أحكام القانون على الوجه السليم وصولاً لتوحيد قواعد المعاملة ، فقد روى أصدار هذا الكتاب دأ على الاستفسارات المشار إليها .

ونفي هذا الصدد نود الإهاطة بأن الجهاز قد تدارس المسألة المعروضة بعد الاطلاع على الدستور ، وكذلك أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ هي شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة وقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ وقانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته تتبين له :

أن المادة (٦) من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن خدمة الضباط الاحتياط المشار إليه تنص على أنه " تضم لضباط الاحتياط في الوظائف العامة مدد الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة السابقة على التعيين في تلك الوظائف . وتدخل هذه المدد في الاعتبار سواء عند تحديد أقدميتهم أو تقدير راتبهم " .

كما تنص المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والمعدلة باللائحة الأولى من القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠٩ على أنه " تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد إتمام مدة الخدمة الإلزامية العاملة تجميع العجتدين مؤهلين كانوا أو غير مؤهلين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد



افتراضاتها بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام مكانها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة

ومن حيث إن مفاد ما تقدم أنه يتعين ضم مدة الاستدعاء بالقوات المسلحة بالنسبة لضباط الاحتياط والتي تقضى قبل التعيين بالوظيفة العامة حكمة خبرة زائدة وذلك دون التقيد بقيود التزميل الوارد ببنص المادة (٤٤) من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه ، إذ أن هذا القيد لا ينصرف إلا لمدة الخدمة العسكرية الإلزامية ومدة الاستبقاء التي تقضى بعد تمام الخدمة الإلزامية دون فاصل زمني .

وبهذا عليه فإن الجهاز انتهى بالرأي إلى وجوب حساب مدد الاستدعاء للخدمة العسكرية السابقة على التعيين إلى مدة خدمة الموظف حكمة خبرة زائدة وما يترتب على ذلك من آثار أهمها إرجاع الأقدمية في الوظيفة التي يشغلها الموظف بقدر تلук المدد على النحو السالف ذكره .

يرجاء التskرير بالتنبيه على الوحدات التابعة لسيادتكم بتنفيذ ما تقدم والإعلان عن هذا الكتاب الدوري في مكان ظاهر بالوحدة لضمان علم المكافأة به .

مع خالص احترامي ،

رئيس

الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

((محمد جميل إبراهيم))



صدر في : ٢٠١٦ / ١١ / ٢٤

- ١- مكتب توقيع ، السادس .
- ٢- السادة الوزراء .
- ٣- المعاذقون .
- ٤- رئيس الهيئات والأجهزة المستقلة .
- ٥- رئيس وحدات التنظيم والإدارة بالوزارات والهيئات .
- ٦- مدير وديريات التنظيم والإدارة .